اصل اللغات الساميّة

لجناب الشيخ ابرهيم اليازجي

تابع ما قبله

ومن هنا تعلم كيفية تباعد اللغات واشتقاقها وما يعرض بينها من التفاوت واذا اعتبرت العبرانية مثلاً مع العربية لم تجد بين الفاظ اللغتين فرقاً يزيد كثيراً عما بين لغة هُذَيل مثلاً ولغة اسد . أجَلْ ان لكلٍّ من اللغتين فروقاً ومصطلحات لا تلائم كما تلائم لغات العرب لكنّ غرضنا هنا الاستدلال على وحدة الاصل قبل افتراق الأمتين على حدّ ما قرّرناهُ في لغات قبائل العرب ومعلومٌ انهُ كان بين العرب والعبرانيين من انقطاع الصلة ما لم يكن بين العرب في انفسها فلا غرو اذا تباعدت مسافة الفرق بين اللغتين ولاسيما انهُ كان لكلٍّ من الامتين شأنٌ ليس للاخرى . ومع ذلك فان المناسبة باقية بين الكثير من الفاظ اللغتين وخصوصاً الالفاظ الطبيعية التي لا تتغيّر بتبدّل المواطن واختلاف الحالة الاجتماعية من نحو السماء والارض والشمس واليوم والليل والسنة والريح والمطر والماء والبَرَد والطَّلّ والنهر والزرع والبُرّ والحنطة ومن نحو اسماء الاعضاء كالرأس والعين والاذن والانف والشفة واللسان والسنّ والكتف واليد والذراع والكف والاصبع والظفر والبطن والرجل والعَقِب وغيرها فان مادّة هذه الالفاظ في اللغتين واحدة على اختلافٍ قليل في بعض المناطع والاوزان مما يرجع جُلّهُ الى الخصائص المقوّمة لهيئة كلٍّ من اللغتين في الخارج ولا يخرج باللغتين عن حدّ الوحدة . وكذا الافعال وسائر الاسماء المأخوذة بالاشتقاق فان الجانب الكبير منها متناسب الوضع متدانٍ اللفظ ولاسيما في الحرفين الاوّلين من الافعال الثلاثية على ما هو معلوم من شأن هذه الطائفة من اللغات ومصطلحها في الوضع . مثال ذلك قول العبرانيين قَصَّ بمعنى قَطَعَ وجاء في لغتهم قَصَبَ وقَصَرَ وقَصَعَ وقَصَفَ وقَصَى وكلها لا تخلو عن معنى القطع او شبهه . وهذه الالفاظ بعينها جاءت في العربية بالمعنى نفسهِ وجاء زيادةً عليها قولهم قَصَدَ وقَصَلَ وقَصَمَ مما لم يُنطَق بهِ في العبرانية ولكنها لا تخرج مع ذلك عن كونها مجانسةً لما نطقوا بهِ بردّها الى قصّ بعد تجريدها من الزوائد واعتبار المناسبة في هذا الاصل اذ الحروف التالية انما زيدت لتخصيص معنى القطع بضربٍ من ضروبهِ او الذهاب بهِ الى معنًى يقاربهُ من نحو الكسر والهدم وما جرى مجراها . ثم ان اللغة العبرانية تخلو عن بعض الحروف العربية كالضاد مثلاً فيرادفها عندهم ما يلاقيها في المخرج كالصاد يقولون مثلاً في الارض آرِص وفي ضلع صِلَع وعليهِ فادّة قضّ عندنا وما يشاركها من قَصَبَ واخواتها ينبغي ان تُرَدّ عند اعتبار المجانسة الى قصّ ايضاً وقس على ذلك

وهناك امران آخران لا بدّ من اعتبارهما في هذا البحث بل هما عندي في المثابة الاولى من الدلالة على وحدة اللغتين احدهما ما اسمّيه باوتاد اللغة واعني به الكلم التي لا تزيد بزيادة موادّ اللغة ولا تنقص بنقصانها ولا يستغني عنها المتكلّم في حال وذلك من نحو الضمائر والموصولات والاشارات وسائر الادوات والحروف . والثاني الاحوال العارضة للموادّ المتصرّفة في حالتي التجريد والتأليف مما تتقوّم به هيئة اللغة في الجملة وذلك من نحو ابنية الافعال والاسماء وما يلحقها من الزيادات وكيفية تصريفها وما يعرض لها من احكام الاعلال والادغام الى ما شاكل ذلك . ومن نحو ابتداء الجملة بالفعل دون الاسم وتأخير الضمائر عن الافعال واسقاط متعلق المستقرّ من الظروف وحذف العائد المنصوب ومن نحو التقديم للتخصيص او الحصر واستعمال المضارع في الطلب واسم الفاعل للحال او الاستقبال وما اشبه هذه الخصائص فانها مهما تقلبت الفاظ اللغة وكثر فيها التصرّف في الاوضاع والمعاني لا تخرج عن الهيئة الحاصلة لها بهذين الاعتبارين

فاذا تقدّمت هذه الامور كلها بين العربية والعبرانية وجدتها في اللغتين شيئًا واحدًا على فروق عارضة لا تعدو الفرق بين سائر الالفاظ المتجانسة في اللغتين مما يعود الى هيئة اللغة في الخارج على ما سبق لنا تقريره . مثال ذلك قولهم في ماضي الغائبة فَعَلَا اي فَعَلَتْ بسكون عين الفعل تخفيفًا ويجعلون موضع التاء هاء يكتبونها ولا ينطقون بها . وهذه الهاء مطّردة عندهم في الافعال والاسماء المفردة الّا اذا اتصل بمحبوبها كلمة اخرى اتصال تركيب من نحو ضمير مفعول او مضاف اليه فيحوّلونها تاء فحالة التجريد عندهم اشبه بحالة الوقف عندنا الّا انهم اجروها على الاسم والفعل جميعًا . ويقولون في مضارع الغائبات تفعلنا بالتاء في اوله قياسًا على فعل الواحدة . ويضمرون لهنّ في الماضي بالواو يقولون فَعَلُو اي فَعَلْنَ بخلاف المضارع والامر فبالنون وهو من عجيب ما في هذه اللغة . ويستتر الضمير عندهم حيث يستتر عندنا بلا فرق الّا ان البارز منهُ لا يُحذَف عند اسناد الفعل الى الظاهر فهم يجرون ابدًا على لغة اكلوني البراغيث . ويقولون في المثنّى والجمع بدَلَهم وحاخامِيم بالميم فيهما موضع النون والزامهما الياء مطلقًا لان الاعراب من مخترعات العرب الخاصّة بهم في هذه الطائفة من اللغات . وهذه الميم تُحذَف عند الاضافة كما تُحذَف النون عندنا . وكل همزة دخلت على الكلمة من نحو همزة الاستفهام وهمزة أل والافعال المزيدة فهي هاء عندهم ابدًا . وهذه الهاء في الافعال تسقط عند افتتاح مدخولها بزائد آخر كحروف المضارعة وميم اسم الفاعل على حدّ ما في العربية . وعندهم الادغام والاعلال في كثير من الاحوال على نحو ما عندنا الّا ان العرب اشدّ حرصًا على بقاء اصول الكلمة والحذف في العبرانية كثيرٌ حتى انهُ قد يفضي الى جهل المحذوف والتباس بعض الموادّ بغيرها . وهناك فروقٌ اخرى من مثل ما ذكرناهُ لا تطيل باستيفائها وما بقي من ذلك فانهُ متطابقٌ في الاعمّ الاغلب بحيث لو طرحت على هذه الالفاظ كلها

اللباس العربي لم تكد تتوسم فيها من بعده شبحاً غريباً

وجملة الامر انهُ يمكن ان يقال ان العبرانية ادنى الى الهيئة السامية القديمة لما طرأ في العربية من زيادة الاتساع في الابنية والتصاريف وتهذيب الالفاظ بتبديل بعض مقاطعها وتزيينها بحركات الاواخر ما غيّر هيئتها في الظاهر غير ان ذلك لا يؤخذ حجّة على فرعيّة العربيّة كما هو مذهب اكثر المتقدمين لما ان اللغة تابعة لمكان اهلها من التأنّق في المنطق وحبّ التغالي بالفصاحة والشعر وسائر فنون اللسان وشأن العرب في ذلك اشهر من ان ينبّه عليهِ. وبعدُ فاين حال العرب من حال العبرانيين وما كانوا فيهِ من طول الاغتراب والتقلّب بين اظهر الامم المختلفة وكثرة المناهضات والحروب وما عرض عليهم من القهر والاجتياح والجلاء عن مواطنهم حالة كون العرب لم يبرحوا حوزتهم ولم يدينوا الاّ لهوامّ فكانوا دهرهم آمنين رخيّي البال متفرغين لما يريدون من شأنهم . وفضلاً عن ذلك فان العربية بنيت معمورة المعالم مأهولة المواسم على حين كانت العبرانية قد اقوت معاهدها وهجرتها الالسنة من عهدٍ بعيد لا يقلّ عن اثني عشر قرناً من الدهر والعربية في هذا الزمان كلهِ تزداد اتساعاً وتهذيباً حتى بلغت مبلغها المعروف من الكمال والاتقان

وقبل ان اصدر عن هذا البحث لا بدّ لي من تعزيزهِ بشيءٍ من شواهد اوضاع اللغتين اقابل بينها استنباطاً للدليل وهو بحثٌ خفيّ المدرج مشتبه الآثار لكي ساتخيّر منهُ ما هو اشفّ مرآةً واوضح توسّماً على قدر ما تهتدي اليهِ البصيرة . واقرب ما يحضرني من ذلك صيغ الضمائر وابدأ منها بضمائر التكلم وهي في العبرانية للمفرد المنفصل أني بالياء بعد النون ولما فوقهُ نحنُو بالواو واذا ارادوا المتصل قالوا فقدتني مثلاً وفقدني بالياء فيهما اي زُرتُ وزارني وفقدنو وقندنُو بالواو اي زُرنا وزارنا جريًا في كلٍّ منها على لفظ صاحبهِ المنفصل بخلاف ما في العربية كما ترى . فلاجرم ان الاوضاع العبرانية في هذه الضمائر أقيس وادلُّ على انها جارية على لفظ الواضع للملاءمة بين كلٍّ منها وما يناسبهُ . واما ضمائر الخطاب والغيبة فهي متلائمةٌ عند الفريقين في صورتي الانفصال والاتصال الاّ ضمائر المجموعين المذكر والمؤنث فانها متخالفة في اللغتين وصُورها في العبرانية أتم وأتن للخطاب وهم وهن اوهي وين للغيبة . ويقولون في المتصل منها فقدتم وفقدتن ويفقدو وينفقدنا وهلم جرًا وهو قريبٌ من اللفظ العربي الاّ ان الصيغ العربيّة ادنى من مظنّة اصل الوضع يسهل ردّها اليهِ على وجهٍ يصحّحهُ النقل والقياس. وقبل بيان ذلك لا بدّ من التنبيه على ان اصل انتم وهم أنتمُو وهمُو بالواو بعد الميم وكذا رأيتهم ومررت بكم وهلم جرًا بدليل ان هذه الواو تُرَدّ في الاختيار اذا دعا اليها داعٍ كاقامة الوزن في قول الشاعر

سلي ان جهلتِ الناس عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

ويجب ردّها اذا اتصل بهذا الضمير ضميرٌ آخر نحو ضربتموهُ واعطيتموهُ ما هو مبسوطٌ في اماكنهِ .

واصل انتنّ وهنّ وفروعها أنتمَنَ وهُمَنَ بميم ساكنة بعدها نونٌ مخففة قياساً على ضمير المثنّى والمجموع فيما سنبيّنهُ. وتقرير ذلك ان الاصل في ضمائر الغيبة هُوَ للواحد فلمّا أُريد به الكناية عمّا فوقهُ أُبدِل من واوهِ ميمٌ لانها اقوى على قبول الحركات وأُلحقت به أَلِف التثنية وواو المذكور ونون الإناث وقيل هُمَا وهُمُو وهُمَنَ. ثم حُذِفَت الواو من هُمُو لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على ارادة الجمع وأُدغمت ميم هُمَنَ في النون تسهيلاً للفظ. وحُمِل على الضمير المنفصل الضمير المتصل وعلى ضمائر الغيبة ضمائر الخطاب في جميع صُوَرها ومواقعها على الاطلاق فجرت الضمائر كلها على سَنَنٍ واحد. فاذا تفقدت هذا الاصل في الضمائر العبرانية لم تجد منهُ الاّ آثاراً طالل تخفيفاً عن انك لا تجد في تصريف الماضي ضميراً للغائبات على ما سبق الالماع اليهِ ما يدلّ على نقصٍ في الاوضاع وتخلّفٍ في القياس. لا يقال ان العرب هذّبت هذه الضمائر واحكمت لفظها فان هذا لا يُعقَل ان يكون الاّ من اصل الوضع وما وُضِع وضعاً فاسداً او عن غير رويّةٍ لا يمكن ان يُرَدّ الى اصلٍ محكَم كالذي بيّناهُ. ثم ان ضمير الغيبة بالهاء عند الطائفتين شائعةٌ في جميع صيَغهِ وتصاريفهِ وبخلافهِ ضمير الخطاب فانهُ بالتاء في صيغة الرفع وبالكاف في غيرها فكان مُقتضى القياس ان يكون بلفظٍ واحدٍ في جميع مواقعهِ كما لا يخفى. وقد ورد مصداق هذا القول في بعض لغات اليمن فانهم كانوا يستعملون لهُ الكاف مطّردةً في المرفع وغيرهِ ومن ذلك قول الراجز يا ابن الزُبَير طالما عَصَيْكا اي عَصَيْتَ والنحاة يزعمون ان هذا من قبيل الابدال وهو غير الظاهر. ومقتضى هذه اللغة انهم كانوا يقولون في أنتَ وفروعهِ أَنَكَ أَنَكُمَا أَنَكُمْ الى آخرهِ فينطبق على قياس غيرهِ. وحكى بعض الثقات هذا الاستعمال عينهُ في لغة الحبشة وهو مما يؤيد ما قلناهُ وهذا لم نُجِلكَ في شيءٍ من العبرانية فالظاهر انهُ في العربية والحبشية اثرٌ من آثار القِدَم

وهناك بحثٌ آخر في صِيَغ مزيدات الافعال واخصُّ منها صيغتي إنفَعَلَ وتَفَعَّلَ وهما في العبرانية نِفعَلَ بكسر النون وهتفَعِّلْ بهاء مكسورة بعدها تاء ساكنة. وهذان المثالان موضوعان لنقل الفعل من التعدّي الى اللزوم وهو استقرار حدوثهِ في نفس الفاعل غير انهُ لما كان كلٌّ منهما متعدّياً في الاصل بقي فيهِ هذا التعدّي بعد النقل واقعاً على نفس فاعلهِ. وبيانهُ ان قولنا انكسر الزجاج مثلاً يكون الزجاج فيهِ فاعلاً لان الفعل مسندٌ اليهِ ومفعولاً بهِ في المعنى لان اثر الكسر واقعٌ عليهِ كما لا يخفى. فاذا تقرّر ذلك لزم الحكم بان في كلٍّ من الزيادتين معنًى يدلُّ على المفعول بهِ حتى يتناولهُ معنى التعدّي الذي في اصل الفعل وهذا ما اردت بيانهُ في هذا الموضع وهو يُستنبَط من العبرانية بما يقرب من مقتضى النظر ولا يبعد عن مظنّة المواقع. وذلك انّا نقول انهم اتوا بضمير النصب المتصل وهو نِي من قولهم فَقَدَنِي مثلاً اي زارني فجعلوهُ في صدر الثلاثي المجرّد وحذفوا يآءهُ لالتقاء الساكنين بينها وبين فاء الفعل وقالوا نِفعَلَ. ثم اسندوا هذا الفعل الى مرفوعهِ وقالوا نِفرَدْتُ مثلاً اي انفردتُ وحينئذٍ اجتمع فيهِ ضميران لصاحبِ

واحد احدها فاعلٌ والآخر مفعولٌ به على حد قولنا ظننتني وعلى حدّ ما يسمّيهِ الفرنسيس فعلاً ضميريًّا فانهُ جارٍ عندهم على هذا النظم الّا ان الضمير الاول لمّا صار من اصل بنية الكلمة بقي لفظه مع غير المتكلم فقيل نِفْرَدْتَا ونِفْرِدُو اي انفردتَ وانفردوا وهلمّ جرًّا . وانوا بضمير النصب المنفصل وهو إتْ بالامالة المرادف لإيَّا عندنا فادخلوهُ على الفعل الرباعي فصار إتْفَعِّلْ ثم ابدلوا من همزتهِ هاءً على سنتهم في الهمزة الداخلة على اوائل الكلم وقالوا هِتْفَعِّلْ . ويؤيدهُ ان هذا الاصل باقٍ بصورتهِ في السريانية في هذا المثال وغيرهِ من كل ما اولهُ تاءٌ عندنا وفي وزن إفْتَعَلَ فانهم يقدّمون التاء فيهِ يقولون إتْفَعِّلْ بالامالة الّا اذا وليها حرفٌ من حروف الصفير فيقدّمونهُ عليها طلبًا لتسهيل النطق . ومن هنا يُؤخَذ ان اصل استفعل عندهم اسْتفعل فأُخِّرَت التاء لمكان السين ومن ثمّ يتحقق الاصل الذي ذكرناهُ في جميع هذه المزيدات على الاطلاق

قلت واذا صحّ هذا التوجيه في صيغة يِفْعِلْ كان حجّةً على ما يزعمهُ النحاة من ان الضمير في نحو ضربني هو الياء وحدها والنون مزيدة لوقاية الفعل من الكسر فانهُ منقوضٌ بوقوع هذه النون في اول الفعل كما ترى ولا معنى للوقاية هناك . وحينئذٍ يتعيّن انها من اصل بنية الضمير وانما حُذِفت مع غير الفعل للفرق بين المنصوب والمجرور كما هو شأن الضمائر في كثيرٍ من اللغات

عودٌ . ومن الغريب ان كثيرًا من الالفاظ النادرة في استعمال كلٍّ من اللغتين والتي لا مرادف لها في معناها تنفرد باشتقاقها واحدةٌ منهما دون الاخرى . وذلك كلفظة كُلّ فانها في العربية كلمةٌ مُقتضَبةٌ لا يظهر لها مشاركةٌ لسائر مادّتها واذا رددتها الى العبرانية اتّصلت بمادّة كَلَل ومعناها أتمّ وأكمل . وعكسها لفظة بين فانهُ لا يظهر لها اشتقاقٌ عندهم وعندنا يمكن ان تُجعَل مصدر بانَ اذا انقطع ووجه استخدامها ظاهر والامثلة في كل ذلك كثيرةٌ نقتصر منها على ما اوردناهُ تبصرةً للمستدلّ ولولا ضيق المقام لاتينا منها بما يقضي بالعجب . فاذا تدبّرت ذلك كلهُ لم يبقَ عندك شبهةٌ في كون اللغتين شيئًا واحدًا ولم يصحّ في حكمك ان احداها مُنتزَعةٌ من الاخرى انتزاع الفرع من الاصل والّا لم يبقَ الاصل اصلاً ولا الفرع فرعًا وذلك لما وضح من ان اصل الوضع متحقّقٌ في كلٍّ من اللغتين تنفرد بهِ هذه تارةً وتلك تارةً اخرى فكلّ واحدةٍ منها متوقفةٌ على الاخرى في بيان ذلك الاصل على السواء . وحينئذٍ فالدليل واقفٌ بين طرفي الحكم فلم يبقَ الّا ان يُقضَى بالاصالة لكليهما معًا او يتبيّن لها اصلٌ ثالث

فاذا امكن الحكم بعد هذا بالوحدة بين العربية والعبرانية لم يبقَ اشكالٌ في الحكم بالوحدة بينها وبين الآرَميّة بفرعيها لتوسطها بين اللغتين واخذها من كلٍّ منها بطرف . وذلك ان الجمع في هذه اللغة يكون بالنون بدل الميم . وتزاد النون في الافعال بعد واو الجمع وياء المواجهة زيادةً مطّردةً في المضارع . وبُدِّل على التأنيث في ماضي الغائبة بالتاء . وتُفتَح مزيدات الافعال بالهمزة دون الهاء فيها . ويأتي فيها المصدر

ميمًا. وتُبنى الصفة مما فوق الثلاثي بناءً مطّردًا بزيادة ميم موضع حرف المضارعة مكسورًا ما قبل آخرها للفاعل ومفتوحًا للمفعول الى غير ذلك. فهي في هذه كلها ادنى الى العبرية. والحروف في هذه اللغة هي عين الحروف العبرانية باعدادها ومقاطعها. واذا سكنت النون فيها تُدغم فيما بعدها او تُحذف وتُشبع حركة ما قبلها. ولا تثنية فيها الاَّ في اسماء محفوظة لا تجاوز فيها ثلثوا اربعةً. وليس فيها من الصيَغ المختصة بالجمع الاَّ الجمعان السالمان. وكلّ لفظةٍ بُدئت في العربية بالواو فهي فيها بالباء. والسين والشين متعاقبتان بين الفاظها والفاظ العربية الاَّ في النادر. فهي في هذه كلها اقرب الى العبرانية. وفيما بقي من احكامها فهي تارةً تطابق اللغتين جميعًا وتارةً تخالفهما جميعًا وكذلك حالها في الاوضاع والمعاني فهي على الجملة بينَ بين

وقد وقع في الارمية مثل ما وقع في غيرها من تفرّق اللهجة وتباين المنطوق غير انهُ لتزارة المنقول من قديمها لا يختلف منها الاَّ لغتان احداهما الكلدانية والاخرى السريانية الاَّ ان الفروق بينهما يسيرة لا تتعدى في اصل الوضع عددًا قليلاً من الالفاظ على نحو ما مرَّ في لغات العرب مع اختلافاتٍ اخرى عارضة من نحو زيادةٍ او نقصٍ في بعض الحروف وتبديلٍ في بعضها مما ليس له كبير وقع. والفصل الاعظم المميّز لكلٍّ منهما اختلافهما في لفظ الالف فان الكلدان ينطقون بها الفًا صريحة فيقولون إلاَهَا مثلاً والسريان يخونها الى الواو فيقولون أُلوهو. وهذه الالف كثيرةٌ في لسانهم يزيدونها فيما خلا جمع المذكر السالم في آخر كل اسمٍ غير مضافٍ ولا عَلَم بمنزلة التنوين عندنا. وهي لازمةٌ لمحبوبها في حالتي التعريف والتنكير اذ لا اداة للتعريف عندهم وربما اسقطوها عند ارادة النص على التنكير وهو من الغرابة بمكان. ولهذا كان الفرق الذي نذكرهُ بينًا في كلامهم كثير الشيوع في الفاظهم حتى لا تكاد تخلو عنهُ جملة

وعلى نحو ما ذكرنا يمشي الحكم في سائر اللغات السامية فلا حاجة الى الاطالة باستقرائهنَّ على انهُ لم يبقَ منهنَّ الا رسومٌ ضئيلة وآثارٌ مجملة وما وُجد منهنَّ من الكتابات القديمة لا يخرج عن مماثلة اللغات الباقية مما يشهد بان هذه الهيئة مستقرّةٌ في اصل اللهجة السامية من اقدم عهودها لا تُعرف قبلها هيئةٌ اخرى. وفي كل ما ذُكر كلامٌ لا موضع لهُ في هذا المقام والله سبحانهُ اعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

النيلة وكيفية زرعها (تابع ما قبلهُ)

الجنية الثالثة * جميع ما اسلفنا ذكرهُ في الجنيتين الاوليين من عزق الارض وتسميدها وغير ذلك يجري في الجنية الثالثة غير ان عموم الزراع يتركون هذا النبات في الجنية الثالثة حتى تكون بزورهُ ليبيعوها مع ان بزور الجنية الثانية في اجدر بذلك

وبما ان نوع النيلة الهندية هو اجود برزًا واغزر محصولاً من غيره من انواع النيلة فعلى الزارع ان